على صعيد دعم انتفاضة الجماهير الفلسطينية بمختلف الاشكال؛ واتخاذ المواقف السياسية الواضحة ازاء القضية الفلسطينية، والتحركات والمشاريع الاميركية» (حبش، **مصدر سبق ذكره**).

وبهدف تنسيق المواقف الفلسطينية ـ الجزائرية، بشأن القمة، استقبل الرئيس الجزائري، بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٨، عرفات، ونايف حواتمه وحبش؛ وأكد بن جديد، خلال اللقاء، أهمية وحدة م.ت.ف. ومواصلة الانتفاضة حتى تحقيق اهدافها؛ وأكد، أيضاً، ان زلزال الانتفاضة لن يسمح لمشروع شولتس بأن يمر من وراء ظهر شعب فلسطين و م.ت.ف. (**السفير**، بيروت، ١٤/٣/١٩٨٨).

ولفت تشكيل الوفد الفلسطيني الى مباحثات الجزائر نظر المراقبين، فاعتبروه اشارة واضحة الى تأكيد وحدة م.ت.ف. التنظيمية ووحدة موقفها السياسي ازاء التحرك العربي وعقد القمة الاستثنائية. واعتبرت ان م.ت.ف. ترتكز، في تحركها ازاء عقد القمة الاستثنائية، على المبادرة الجزائرية، وترى ان الاجواء العربية ملائمة لمثل هذه القمة. «ولذا، فهي تؤكد على ضرورة الاعداد لها بجدول اعمال واضح تتصدره القضية الفلسطينية والانتفاضة؛ وترى ان المسؤولية القومية تستدعي ان يتوفر لهذه القمة كل سبل النجاح من أجل [صوغ] الموقف العربي الموحد المطلوب لدعم الانتفاضة، وتأمين استمراريتها بما يمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق اهدافه في التحرر والاستقلال الوطني واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة» (**فلسطين الثورة**، ١٧/٣/١٩٨٨).

من جهة أخرى، اكتست الدعوة الى عقد دورة استثنائية للقمة أهمية خاصة؛ اذ جاءت في ظروف الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، و «هي المرة الاولى التي [قد] تنعقد فيها قمة عربية في اعقاب تشاور عربي ـ دولي؛ وهو التشاور الذي تقوم به اللجنة السباعية. كما ان القمة تنعقد، عادة، لتحريك الموقف الدولي؛ في حين ان التحرك [الدولي] حدث قبل ان تبدأ القمة»، الامر الذي يترتب عليه تحديد موقف عربي بشأن الانتفاضة ومبادرة شولتس. كما تكتسي القمة العربية أهمية معنوية خاصة؛ اذ ان مجرد انعقادها سوف يعطي لسكان المناطق المحتلة دفعة معنوية، «عندما يجدون ان انتفاضتهم جعلت الملوك والرؤساء العرب يعقدون قمة استثنائية لمؤازرة هذه الانتفاضة» (فؤاد مطر، **التضامن**، لندن، ١٩/٣/١٩٨٨).

وفي هذا السياق، رأت أوساط سياسية فلسطينية ان م.ت.ف. باعتبارها أكثر الاطراف المعنية بانعقاد القمة، سوف تلحّ على اتجاه ان تتبنى القمة اتفاقاً سياسياً، يكون ملزماً لجميع الدول العربية، يتضمن مقوّمات الحل السياسي للصراع العربي ـ الاسرائيلي. وتريد م.ت.ف. من القمة ان تتبنى، أيضاً، الاهداف السياسية التي طرحتها الانتفاضة، وابرزها اثنان:

١ ـ تكريس مبدأ شرعية ووحدانية التمثيل الفلسطيني، في أي اطار لأي مفاوضات، لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وبلا لبس أو غموض. وهذا يعني الالتزام، قولاً وفعلاً، بقرارات قمة الرباط الشهيرة لسنة ١٩٧٤.

٢ ـ استصدار قرارات واضحة، وملزمة، من القمة العربية، تجدد الالتزام القومي بقرارات قمة فاس ١٩٨٢، التي أكدت ضرورة المؤتمر الدولي اطاراً لمفاوضات الحل.

ان هذين الهدفين يعنيان، في المحصلة العامة، تعزيز موقف المنظمة تجاه المبادرات المطروحة لحل القضية الفلسطينية، وجعل هامش مناورتها أوسع ازاء الاطراف الاخرى المنافسة لها. وبهذا المعنى، فان القمة الجديدة قد تعني لـ م.ت.ف. قمة «رباط» ثانية؛ فاذا كرّست الاولى الاعتراف بوحدانية تمثيل المنظمة لشعبها؛ فان المنظمة سوف تسعى، خلال القمة المقبلة، الى تكريس وحدانية التصور القومي الاستراتيجي لحل الصراع وأسسه (حسين حجازي، **فلسطين الثورة**، ٢٤/٣/١٩٨٨).

وعلى الرغم من تحقيق الدعوة الى عقد القمة نصاباً يؤهلها للانعقاد؛ الا ان موعداً لعقدها لم يعلن؛ الامر الذي يمكن عزوه الى المباحثات العربية ـ العربية، والعربية ـ الفلسطينية، الجارية حثيثاً، لتذليل بعض نقاط الخلاف، التي لا تزال قائمة بشأن العديد من المسائل والنقاط المتعلقة ببرنامج القمة، ونقاط خلافية أخرى.